

أهلا وسهلا بكم في مركز الهيئة المنظمة للاتصالات.

نشكركم على تلبيتكم للدعوة.

اِمتنعتُ منذ تولِّي مسؤوليةِ إدارة الهيئةِ في العامْ 2010 عنِ الدخولِ في سجالاتٍ أو ردودٍ ولكنَّ تهجماتٍ إعلاميةً ومؤتمرٍ صحفيٍ لنائبٍ اعتبرناه صديقاً والتحليلاتِ والإضافاٍتِ والإهاناتِ والاتهاماتِ ازدادتْ وبدا عدمُ الردِّ وكأنَّهُ إذعانٌ وقبولْ. وبعد ما فهمناهُ جيداً على أنهُ تهديدً واضحٌ وأنه عماد ما فيه يحملها.

نجتمعُ بكم اليومَ لنرفعَ الصوتَ بأنه كفى ارتكاباتٍ واختلاقاتٍ وادعاءاتٍ بحقِّ الهيئةِ لا اساسَ لها منَ الصحةِ إلا في رؤوسِ وأوهامِ ومخيَلاتِ مطلقيها عن سابقِ إصرار.

أتحدّثُ اليوم في 7 محاور سريعة:

1. قانونُ الإتصالاتِ
2. الهيئةُ المنظمةُ للاتصالاتِ ونشأتُها
3. الكادرُ البشريُّ للهيئةِ
4. نظامُ توفيرِ معداتِ الاتصالاتِ
5. التمديدُ والتجديدُ وتصريفُ الأعمالِ
6. إدارةُ الهيئةِ وعلاقتُها مع الوزارةِ والتزامُ الهيئةِ بتطبيقِ القانونْ
7. الادعاءاتُ المتعلقةُ بمخالفةِ العقوباتِ ودعمِ الإرهابْ
8. **أولاً: بالنسبةِ لقانونِ الإتصالاتِ (القانونْ 431):** نُذَكِّرُ الجميعَ إنَّ الهيئةَ المنظمةَ للاتصالاتِ ولدتْ تنفيذاً للقانون431 الصادرْ عام 2002 أيام دولةِ الرئيسْ الشهيدْ رفيقْ الحريري لتكونَ مؤسسةً مستقلةً إدارياً ومالياً. أيْ أنَّهُ أْقِرَّ في مجلسِ النوابْ وصدرَ منذُ أكثر من 11 سنة عن مجلسِ النوابِ ليطبَّق. ليطبَّق لا ليعلَّقَ على يدِ أيِّ مديرٍ أو قاضٍ أو نائبٍ أو وزيرٍ وإلاَّ فلا حاجة لتشريعاتِ مجلسِ النوابِ.
9. **ثانياً: بالنسبةِ للهيئةِ المنظمةِ للاتصالاتِ ونشأتِها**. عُيِّنَ أعضاءُ الهيئةِ مطلعَ العامْ 2007 يعني منذُ أكثرَ من 6 سنوات و7 أشهر. وتمَّ التعيينُ أيامَ حكومةِ دولةِ الرئيسِ السنيورة ومعالي الوزير مروان حمادة. وبمشاركةٍ شخصيةٍ من النائبِ حينَها الدكتور غازي يوسف في لَجنةِ تسميةِ أعضاءِ مجلسِ إدارةِ الهيئةِ. واسألوهم ما كان رأيُهم وما هوَ رأيُهم الحالي بالدكتورْ عمادْ حب الله. ولمَنْ يريدُ أن يتغنَّى بالقانونِ نقولُ أن القانونَ نافذٌ منذُ صدورِه في الجريدةِ الرسميةِ في تموز 2002 وأنَّ القانونَ بدأ تطبيقُه وتنفيذُهُ بعد صدورِ المرسومِ 14264 وتعيينِ إدارةِ الهيئةِ عامْ 2007. وإلَّا لماذا تمَّ التعيينُ وإصدارُ المراسيمِ التطبيقيةِ والأنظمةِ؟

ويعلَمُ الجميعُ أنَّ الهيئةَ تعملُ من اليومِ الأول بكلِّ مهنيةٍ وجِدِّيةٍ وشفافيةٍ لتطبيقِ أحكامِ القانونِ. ولقد قمنا بالكثيرِ تحضيراً ليومِ بدءِ انتقالِ الصلاحياتِ. ومن واجبي كمسؤولٍ في هذه المؤسسةِ وكإبنِ هذهِ المؤسسةِ، كانَ وما زالَ لهُ شرفُ الالتحاقِ بمؤسسةِ الهيئةِ المنظمةِ للاتصالاتِ وشرفُ العملِ مع فريقِ عملِها وكلٍّ امرأةٍ ورجلِ من كادرِها البشريِّ، وأنَّهُ من واجبِنا جميعاً العملُ **بالنأيِ المهنيِّ بالنفسِ** وتفعيلِ عملِ الهيئةِ كمؤسسةٍ من مؤسساتِ الدولةِ، لا كمزرعةٍ، وإنجاحُها تنفيذاً لأحكامِ القانونِ خارجَ الرغباتِ والنزاعاتِ الشخصيِّةِ، وبعيداً عن الإستزلامِ وكلِّ أنواعِ التبعيةِ وبالأخصّْ التبعيةِ السياسيةِ أو المذهبيةِ أو الخارجيةِ منها.

وتلتزمُ الهيئةُ بتطبيقِ الدستورِ والقانونِ والأنظمةِ وسياساتِ الدولةِ وبالأخصِّ سياسةِ الحكومةِ اللبنانية ومعالي الوزير لقطاعِ الاتصالاتِ وقواعدِهِ العامةِ التي يضَعُها. وهذا ما دأبنا عليهِ منذُ اليومِ الأول.

1. **ثالثاً: بالنسبة للكادر البشري:** فالدكتورْ غازي يوسُف يعلمُ انَّ أعضاءَ إدارةِ الهيئةِ مجتمعينَ ومنفردينَ كنَّا ولا زِلنا حريصينَ أشدَّ الحرصِ على اختيارِ الكادرِ البشريِّ للهيئةِ، وللمسؤوليةْ المناسبةِ فقطْ، وذلك من الأخصائيينَ المشهودِ لهُمْ ومن أصحابِ الاختصاصاتِ العليا بمعزلٍ عن أيِّ معيارٍ خارجَ الحاجةِ والكفاءةِ والشفافيةِ. ولقد تمَّ ذلكَ بقرارٍ لمجلسِ الوزراءِ عامْ 2007 سمحَ لنا بالتعاقدِ مع 40 اختصاصيٍّ وهذا ما حصلَ بقرارِ مجلسِ الإدارةِ أيام الدكتور كمال شحادة!

ولقد فاجأني التجنِّي المرفوضِ على كوادرِ الهيئةِ بالطريقةِ التي حصلتْ بأنَّهُ لا إختصاصيينَ لدينا. ولا شكَّ أني فخورٌ كما تفخرُ الهيئةُ ويجبْ أن يفخرْ كلُّ لبنانيٍّ بالكفاءاتِ الموجودةِ وهيَ أفضلُ الكفاءاتِ المتخصصةِ المشهودِ لها عالمياً.

1. **رابعاً: ننتقلُ الأنْ لنظامِ توفيرِ معداتِ الاتصالاتِ**: هذا النظامُ الصادرُ عنِ الهيئةِ منذُ أكثرَ من 4 سنواتٍ، ونذَكِّرُ بأنَّ الهيئةَ وضعتْ مسودَّةَ نظامِ الموافقةِ على المعداتِ وطرحتْهُ على الاستشارةِ العامةِ مع كلِّ أصحابِ المصلحةِ المعنيينَ خلالَ الجزءِ الأولِ منَ العام 2008. ثمَّ أنجزتْ النسخةُ النهائيةُ التي تأخذُ بعينِ الاعتبارِ الردودُ التي وردتْ حولَهُ نتيجةً للاستشارةِ العامةِ. ولقدْ أُقرَّتْ النسخةُ النهائيةُ بقرارٍ لمجلسِ ادارةِ الهيئةِ رأِسَهُ الدكتور كمال شحادة في منتصفِ آبَ 2008، وأُرسِلَ لمجلسِ شورى الدولةِ تمهيداً لنشرِهِ حسبْ الأصولِ في الجريدةِ الرسميةِ.

ثمَّ تمَّ تعديلُ النظامِ ليتضمنَّ ملاحظاتِ مجلسِ شورى الدولةِ التي وردَتْ في مطلعِ العامْ 2009 – رأيُ مجلسِ شورى الدولةِ رقمْ 37/2008-2009، وليُقَرْ بصيغتِه النهائيةِ في مجلسِ ادارةِ الهيئةِ – القرارْ رقمْ 5 تاريخ 18/03/2009، وليُنشرَ في الجريدةِ الرسميةِ حسبَ الأصولِ العدد 17 تاريخ 16/04/2009. وأُذَكِّر الجميعَ أنَّ النظامَ أصبحَ نافذاً في حينِه وعمِلنا مؤسساتياً كي تزولَ غيمةَ انعدامِ الثقةِ بين الوزارةِ والهيئةِ. وهذا ما حصلَ. وكنَّا ننتظرُ التعميمَ للانتقالِ السلسِ للصلاحيِّةِ.

1. **خامساً: عن التمديدِ والتجديدِ وتصريفِ الأعمالِ**. الجميعَ يعلمْ أنَّ التمديدَ والتجديدَ لأعضاء إدارة الهيئة لا يتمُّان إلاَّ في مجلسِ الوزراءِ ولا يسمح القانون 431 بهما. وأنا لست مُمَدَّداً لي ولا مُجَدَّداً لي. بل أصرِّف أعمال بعدما اختار زملائي لأسبابهم الخاصة عدم البقاء.

أقول للدكتور النائب الممدد لنفسه دون استشارة الشعب، انا لا مددت لنفسي ولا عندي شركات أمدَّدُ لها لتأكل خيرات البلد! وكانَ لا بدَّ منْ متابعةِ العملِ لتحقيقِ أهدافِ القانونِ الذي أوجدّ الهيئةَ. وكما سمعتُمْ فلقد حققنا تقدماً ممتازاً مع موافقةِ معالي الوزيرِ المشكورِ على دعمِهِ لممارسةِ صلاحية الهيئة الحصرية بتوفيرِ معداتِ الاتصالات.

أما بديلُ تصريفِ الأعمالِ فكانَ كما قالَ لي أحدُ النوابِ: **يروحوا اختصاصيِّيُ الهيئةِ ال40 على بيوتِهم**! مشْ معقولْ النظرة للمؤسساتِ والناسِ! يُقرّْ مجلسُ النوابِ القانونَ ويُصدرُ مجلسُ الوزراءٌ المراسيمَ ويترُكُ المتخصصونَ أعمالَهم ليلتحقوا بالهيئةِ وتُستثمرُ الملايينُ وتُنجَزُ الأعمالُ الضخمةُ وتتألقُ الهيئةُ بالإداءِ والنتائج! والحل؟ وبعدين شو؟ روحْ على بيتّك يا عماد وما لازم أحد يدير الهيئة وتنشلُّ الهيئةُ دون إدارةٍ وكبّْ 40 عيلة و40 كادر على الطريق، وارمي الملايينَ التي استثمرَتْها الدولةُ اللبنانيةُ وكبّْ كلَّ شيء عملتموه! وأكيد أنسوا القانون! ويقال أنه عماد حب الله مش شرعي؟!

هذا مش كلام ناس شرعيين بكل ما للكلمة من معنى والهيئة شرعية وإمها وأبوها وقانونها (مجلس النواب ومجلس الوزراء) ومراسيمها معروفين. نحن في الهيئة نؤمن ببلد المؤسسات ونتحمل المسؤولية!

1. **سادساً: بخصوص إدارة الهيئة وعلاقتها مع الوزارة والتزام الهيئة بتطبيق القانون**، مُنذُ كُلِّفْتُ إدارةَ الهيئةِ أوائل نيسانَ من العامِ 2010 وأنا أحرصُ على علاقةٍ مؤسساتيةٍ بمعالي الوزيرِ والوزارةِ. ولقد تعاوننا كثيراً لإنهاءِ حالةِ انعدامِ الثقةِ معَ الوزارةِ. نحنُ تربينا على عملِ المؤسساتِ فإن اختلفنا بالرأيِ مع معالي الوزيرِ نتباحثُ ونتخاطبُ وقد نتقاضى وفي النهاية نتوافقُ ونَقْتَنِعُ أو نُقْنِعُ تحتَ سقفِ القانونِ ودونَ التخليِّ عن المسؤولياتِ ودونَ الحاجةِ للتشهيرِ أو الإعلامِ السلبيِّ أو أيِّ عملٍ يؤثرُ على السوقِ أو المؤسساتِ أو المستهلكِ أو الجوِّ العامِ.

ونحنُ في الهيئةِ مع معاليْ الوزيرِ، ملتزمونَ العملَ المؤسساتيَّ وتطبيقَ القوانين.

1. **سابعاً: بخصوص الادعاءات المتعلقة بمخالفة عقوبات وبدعم الإرهاب –** يعنيْ لحْ يطلعْ إنو عماد حب الله بالهيئة موقِّف جبهة الممانعة ونظام الرئيس السوري بشار الأسد على رجليهم، وبدون أيِّ سببٍ أو رائِحةِ برهانٍ غيرَ كلامِهم وخبريَّتِهم التي لا يصدِّقُها عاقلٌ – ما حدا صدقها غيرهم **! الحقيقة اللي استحوا ماتوا!**

وهنا فوجئتُ بتبنِّي النائبِ يوسف مقولاتٍ أقلُّ ما يقالُ فيها أنها خاطئةٌ وتضرِبُ صورةَ الهيئةِ، وصورةَ القطاعِ، وصورةَ لبنانَ اقليمياً ودوليًّا، كما تُدخِلُ الهيئةَ في نفقِ النزاعاتِ السياسيةِ بتبنِّي مغالطاتٍ مرفوضةٍ إدارياً وقانونياً وشخصياً. وأنَّ ما قيل نفسه قد يُعرِّض لبنان دولياً. فعلى سبيل المثال لا الحصر:

* سعادةُ النائب يوسُف يعلمُ كلَّ العلمِ أنَّ نظامَ توفيرِ المعداتِ الذي أعدَّهُ مجلسُ إدارةِ الهيئةُ حينِها ونُشِرَ في الجريدةِ الرسميةِ منذُ العامِ 2009 بعدَ استشارةِ مجلسِ الشورى هو النظامُ الأفضلُ لمنعِ ما اتهمَ هوَ الهيئةَ للتحضيرِ للقيامِ يهِ.
* كنتُ انتظرُ من سعادةِ النائب يوسف، الذي طالما أطلَّ وطالبَ معالي الوزير بإعطاءِ الهيئةِ صلاحياتٍ، أن يشُدَ على أيدينا ويدعمَ توجهاتِ معالي الوزيرِ المشكور على مسعاه لتطبيقِ أحكامِ القانون وإخراجهِ من النزاعاتِ السياسيةِ لجعلهِ نافذا! لا أن يتناولَ تضحيةِ كلِّ من في الهيئة، كما وتضحياتي الشخصيةِ باستمراري بتسييرِ أعمالِ هذا المرفقِ الهامِّ في قطاعِ الاتصالاتِ والطعنِ بشرعيةِ متابعتي لممارسة مسؤولياتي.
* إنَّهُ واجبُنا القانونيُّ أن ننأى مهنِيًّا بالهيئةِ وأن نحافظَ على الهيئةِ المؤسسةِ والشخصيةِ المعنويةِ التي قدَّمتْ الغالي لسنواتٍ عدةٍ وما زالتْ تقدمُّ. ولقدْ كلَّفَتْ وتُكلِّفُ الدولةَ ويجبْ أن يعاضِدُها الجميعُ للقيامِ بمهامِها والَّا تتركْ للمجهول.
* أؤكد من جديدْ أنَّهُ لا دخلَ لنا. كما ويُمنع أيُّ شخصٍ في الهيئةِ من الدخولِ بالنزاعاتِ والشأنِ السياسيِّ، بل أنَّ كلَّ ما نقومُ بهِ هو تحتَ سقفِ القانونِ ونعملُ بما تقتضيهِ المصلحةُ الوطنيةُ العليا - والمصلحةُ الوطنيةُ العليا فقط!...
* بناءً عليهِ أرجوْ من الجميعِ احترامَ الهيئةِ والتعاطي معها تحتَ هذا السقفِ، ولا تسمحوا بما يعتبرُ قدحاً وذماً وتشهيراً بنا وبالهيئة.
* كما نرفضُ تحميلَ مسؤوليةِ وتبعاتِ الأقوالِ المفبركةِ للهيئةِ المستقلةِ إدارياً وماليا

وهيَ واحدةٌ من أهمِّ مؤسساتِ قطاعِ الاتصالاتِ الوطنيةِ ويجبْ أن يخجلوا من التأثيرِ السلبيِّ على سمعتِها داخلياً وخارجياً وبالطبعْ على عملِ لبنان في المحافلِ الدوليةِ...!

* ونأملُ من سعادةِ النوابِ الكرامِ الحريصينَ على القانونِ وتنفيذِ وتطبيقِ احكامِ ما صاغوهُ... ولو بعدَ مدة! وعلى رأسِهم النائب ذو اليد الطولى في صناعة القانون 431 من موقعه ممثلا لرئيس الحكومة الراحل الشهيد رفيق الحريري آنذاك، وبمشاركتِه الشخصيةِّ في لجانِ تسميةِ أعضاءِ مجلسِ إدارةِ الهيئةِ.
* لا تتهمْنا بما انتَ أكيدٌ أنَّهُ غير صحيحْ ولا وجودَ لأدلِّةٍ عنهُ إلَّا في الخيالِ.
* وفي النهايةِ يكفي تحامل واختراعات! ونحن جاهزون للمساءلة تحت سقف القانونِ وخدمةً للمصلحةِ الوطنيةِ. وبالأخصّ حمايةً لبنانَ وسُمعةِ قطاعِ الإتصالاتِ والمعلوماتيةِ محلياً واقليمياً ودولياً.
* ارحموا الناسَ والإقتصادَ ولبنانَ وساعدونا وساعدوا على تنقية سمعةِ القطاعّ العامِ وساعدوا تقويةَ القطاعَ الخاصَ الذي هو رافعةُ الاقتصادِ الوطنيِّ.